



مؤتمـر مـاس الـاـقـتصـادـي 2016  
MAS ECONOMIC CONFERENCE



مـهـد أـبـحـاث السـيـاسـات الـاـقـتصـادـية  
الـفـلـسـطـينـي (ـمـاسـ)

مؤتمـر مـاس الـاـقـتصـادـي 2016

بيان ختامي

2016/8/31

ينعقد مؤتمر ماس الاقتصادي 2016 استجابةً للحاجة لمعالجة تحديات مركزية واجهت الاقتصاد الفلسطيني خلال العقود الماضيين ولكنها تعمقت وتوسعت خلال السنوات الثلاث الأخيرة وأصبحت آثارها على دخل الفرد ومعدلات الفقر والبطالة والمساواة مقلقةً للغاية في ظل تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في النمو الاقتصادي، وبالخصوص الزراعة والصناعة والسياحة، وتراجع حجم السوق المحلي الصغير أصلًاً ونشرذمه بسبب الانقسام وحصار قطاع غزة وعزل القدس، وفي ظل هيمنة كبيرة ومتواصلة للاقتصاد الإسرائيلي، وتراجع الدعم الدولي وانخفاض ملموس في الإنفاق التنموي، وكل ذلك مع توسيع الهجمة الاستيطانية وانسداد الأفق أمام عملية سياسية ذات مغزى وفائدة. وبالرغم من المحاولات الجادة للحكومات الفلسطينية المتعاقبة لمواجهة هذه التحديات عبر تحسين الإيرادات وتحفيض الضغوط المالية العامة، إلا أن آفاق النمو ما زالت متعلقة بالمخاطر السياسية والاقتصادية وما زال الاقتصاد بحاجة إلى تعزيز عناصر قوة ومناعة متاحة مثل الأمن الغذائي ومصادر الطاقة والمياه والبنية التحتية. والسؤال المركزي هو كيف ندير اقتصاد فلسطيني ونصنع الاستقرار الضروري للاستثمار في بلد يناضل من أجل إنهاء الاحتلال؟

استناداً إلى التحضيرات المكثفة للمؤتمر وما تخللها من حوار بين الخبراء والمحترفين في مختلف القطاعات، ومع الأخذ بالاعتبار غاية المؤتمر، وهي تحديد سياسات وتدخلات ممكنة التنفيذ ومن شأنها التخفيف من حدة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تنقل على كاهل المواطن وتهدد النسيج المجتمعي والقدرة على الصمود في مواجهة الاحتلال والاستعمار الإسرائيلي، يسلط هذا البيان الضوء على أهم السياسات وآليات التدخل الممكنة والواجبة التنفيذ كأولوية من أجل النهوض بالاقتصاد الفلسطيني في المدى القريب والمتوسط في مواجهة تلك التحديات، وذلك دون إغفال الحاجة لتدخلات أخرى ممكنة وهامة وردت في وثائق المؤتمر. وقد انطلقنا في تحديد غاية المؤتمر من مقاربة للنهوض بالاقتصاد مبنية على تقييم للحالة الفلسطينية الفريدة وأيضاً على دراسات حديثة لتجارب أخرى وأسباب نجاحها وفشلها، ومن أهم عناصر هذه المقاربة:

1. إن التدخلات الضرورية لإصلاح اقتصادي شامل، حتى وإن كانت ممكنة نظرياً، لهي أكثر مما في الوضع تنفيذه في ظل الاحتلال ومحظوظة الموارد المتاحة والمتوفرة.
2. بعض الإصلاحات الضرورية قد لا تكون ممكنة سياسياً في الطرف الراهن.
3. بما إن الإصلاح الشامل الذي يزيل جميع التشوّهات، ويضمن بذلك الارتفاع بمستوى الرفاه العام، غير ممكن التطبيق واقعياً، فيجب إجراء تشخيص دقيق لأكثر القيود إعاقة للاقتصاد في الطرف السائد واستهدافها والعمل على إزالتها على المدى القريب إلى المتوسط.

أما السياسات وآليات التدخل التي تتطبق على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، أي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، والتي نرى أهمية لإبرازها كأولويات، بناءً على ما نقدم، فهي التالية:

1. استغلال الهوامش القانونية والفنية المتاحة في بروتوكول باريس الاقتصادي للاستفادة القصوى من النظام التجاري القائم، ومن ذلك التوصل إلى تقديرات دقيقة لاحتياجات السوق الفلسطيني، وتشجيع الاستيراد المباشر، والاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة مع دول أخرى، والتعاون بين المستوردين وتوحيد جهود الشاحنين لتخفيف تكلفة الشحن والاستيراد، وإنشاء مخازن جمركية (بوندد) وربط الشركات والمناطق الصناعية بالنظام الجمركي المحسوب.

2. زيادة مساحة الأراضي المسجلة والقابلة للتطوير من خلال تطوير الإطار القانوني بهدف تسهيل عمليات التسجيل والتسوية وإزالة الشيوخ وتوحيد وإعادة تقسيم الأراضي وكذلك حماية أراضي الفلسطينيين الغائبين وتشجيعهم على العودة والاستثمار.
3. تقليص الفجوات الاجتماعية من خلال عمل منهجي عبر وزاري لمكافحة الفقر وتطوير خدمات التعليم والرعاية الصحية والتشغيل وتطبيق قانون الحد الأدنى للأجور، وكذلك تقليص الفجوات الاقتصادية والتنموية بين المناطق من خلال التوجه نحو التخطيط الإقليمي الامركي والتنمية الإقليمية المحلية وبناء القدرات الإدارية الازمة لذلك ورعاية مستلزمات الصمود الاجتماعي والاقتصادي وخاصة في القدس وإنشاء هيئة تنسيق تشمل المؤسسات المقدسية كمرجعية في التخطيط الاقتصادي الاجتماعي والبرامج الخاصة بالمدينة.
4. إصلاح مناهج التعليم الإلزامي وتتوسيع الاستثمار في التعليم ما بعد الإلزامي والثانوي والتوجه لتشجيع وتوسيع التعليم الفني والتقني والمهني وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والنقابات العمالية في مجال تحديد الاحتياجات من المهارات المختلفة ومستوياتها وفي مجال التدريب، وإنشاء قاعدة بيانات العرض والطلب في سوق العمل، مع التركيز على فئات الشباب والخريجين الجدد، وتكثيف الجهود والمبادرات التي تشجع مشاركة المرأة في قوى العمل وتمكنها من لعب دورها كاملاً في التنمية الاقتصادية.
5. وضع سياسات صناعية متعددة مع السياسات المالية والتجارية وتناول جميع مستلزمات دعم الصناعة وتشجيع الاستثمار فيها والنهوض بالقدرة الإنتاجية الذاتية مع إجراءات لحماية الصناعات الناشئة وتطبيق المعايير والمقييس الفلسطينية وتعزيز الرقابة على السلع وجودتها، وتطوير البنية التحتية للصناعات الفلسطينية.
6. إقامة إطار شراكة رسمي دائم يضم ممثلين عن جميع الأطر الفاعلة في مجال بناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني وذلك بهدف مأسسة وتكثيف التعاون فيما بينها في رسم السياسات التنموية، وصياغة السياسات التجارية المتعلقة بالاتفاقيات الدولية، وإطلاق مبادرات استثمارية، واستخدام خبرات القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات وتطوير نماذج فلسطينية لتطبيق مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للشركات.
7. دعم المنتج المحلي وتوجيه السياسات الحكومية لدعم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والحفاظ على وحدة وتواءل السوق المحلي ودعم التصدير وتطوير التعليمات الكفيلة بتنظيم سوق الزراعي وتطوير البنية التحتية الضرورية لتوفير خدمات التصنيف والتغليف والتخزين وتوزيع المحاصيل الزراعية، وما يلزم لذلك من بناء مخازن تبريد لحفظ الفواكه والخضار وصوامع لتخزين الحبوب بما يحافظ على توفر هذه المنتجات واستقرار أسعارها.
8. رفع كفاءة الإدارة العامة في وظائف الدولة الاقتصادية والتنظيمية والإشرافية وإنجاز النافذة الموحدة للمعاملات التجارية والاستثمارية والعمل على تعين ملحقين تجاريين لدى سفارات دولة فلسطين في الخارج ل توفير المعلومات الازمة لجلب السياح والاستثمارات، وإنشاء محاكم تخصصية (تأمين، أراضي، حقوق ملكية، عمل، غسيل أموال، ....) وتأهيل كادر قضائي متخصص للنزاعات التجارية وتسريع إجراءات التقاضي والتحكيم، والعمل على زيادة الثقة بالنظام القضائي من خلال تنفيذ أحكام القانون بسرعة.
9. تعزيز البنية الداعمة للسياحة الفلسطينية، خاصة في القدس، وتشجيع الاستثمار فيها من خلال توفير الدعم الفني والتدريب والحوافز وتفعيل "المجلس الأعلى للسياحة الفلسطيني" بتمثيل قوي للقطاع الخاص، ورفده بالكوادر الكفيلة بمتkinه من ممارسة الرقابة على جودة الخدمات والتصنيف وفق المعايير الدولية، والعمل على تطوير قدرات وخبرات العاملين في القطاع السياحي في مختلف مراحل سلسلة القيمة.

10. تتنفيذ المشاريع الملحة المتوسطة المدى في مجالات الطاقة (وقود أحفورى وموارد متتجدة) والمياه (محطات تحلية) والبيئة (حفظ الحوض الساحلي ومعالجة النفايات والمياه العادمة)، والمواصلات والنقل (نظام للنقل العام)، والبناء والإسكان، ضمن الرؤى والخطط الوطنية المكانية وبخاصة في قطاع غزة، وتنعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لهذا الغرض في جميع المجالات.
11. تطوير الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بقطاع الطاقة بروح الفصل بين المستويين السياسي والرقمي وتطوير منظومة المواقف والمقاييس الخاصة بالقطاع وتشجيع الاستثمار في مصادر الطاقة المتتجدة وكذلك زيادة الوعي العام بأهمية ترشيد الطاقة وضبط الفاقد ومكافحة التبذير.
12. إنشاء شبكات توزيع مياه جديدة حسب الحاجة وصيانة وحماية الشبكات القائمة ونشر ثقافة ترشيد استخدامات المياه.
13. إعادة تنظيم قطاع البناء والإسكان من خلال إقرار تشريعات تصنيف المهن ذات العلاقة وتأهيل العاملين فيها وإجازتهم وتطوير قاعدة بيانات وإحصاءات دورية دقيقة حول توفر المساكن، وخاصة لذوي الدخل المحدود، ومراجعة قانون المالكين والمستأجرين وتوفير خدمات الرهن العقاري لمدد طويلة لتمكين غير المقدرين من الحصول على تمويل.
14. تقوية دور السياسات المالية في توجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة وبحيث تتعكس السياسات التنموية في السياسات المالية والموازنة العامة، بما في ذلك زيادة المخصصات التطويرية، والعمل على توسيع المشاركة في نقاش الموازنة نحو المزيد من الشفافية في إعدادها وتنفيذها، والاستمرار في جهود تحسين الإيرادات وضبط النفقات وتخفيض العجز في الموازنة وتوسيع القاعدة الضريبية وتعزيز قدرات الضابطة الجمركية ومحاربة الإغراق والتهريب والتهرب الضريبي.
15. العمل على زيادة الثقة بالقطاع المالي والمصرفي واجتذاب رؤوس الأموال الفلسطينية من الخارج وتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية والمالية بين قطاع غزة وبقى المناطق الفلسطينية، ومواصلة إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتحقيق الشمول المالي، وإتباع سياسات إقراض محفزة للنمو تدعم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتخفض الإقراض للقطاعات الاستهلاكية وتتوفر أدوات إقراض متوسطة وطويلة المدى.